عناصر الإجابة	العلامة مجزأة	العلامة مجموع
الموضوع الأوّل		
الجزء الأوّل:		**06**
1) شرح الآثار الاقتصادية للبطالة:		
– ضعف الإنتاج: يؤدي تسريح عدد من العمّال إلى انخفاض في حجم الإنتاج.	1×2	
– ضعف الاستهلاك: تؤدي البطالة إلى ضعف القدرة الشرائية لفئة البطّالين مما ينعكس على الاستهلاك.		
2) التّمويل الخارجي للمؤسّسة:		
– تعريفه: كل المبالغ التي تحصل عليها المؤسّسة من الغير بهدف تمويل مختلف عملياتها.	0.5	
– تبيان عناصره:		
• زيادة رأس المال: عن طريق طرح أسهم جديدة للبيع (شركات الأموال) أو زيادة حصص الشّركاء (شركات الأشخاص).	0.5×3	
• القروض: قصيرة، متوسّطة وطويلة الأجل.		
• الإعانات: مبالغ تتلقّاها المؤسّسة من الدّولة ولا تقوم بإرجاعها.		
3) وظائف النّقود: ـ وسيط للمبادلة ـ مقياس للقيمة ـ مستودع للقيم ـ وسيلة للمدفوعات الآجلة	0.5×4	
الجزء الثّاني:		**06**
1– **تعريف قانون الطّلب:** هو العلاقة العكسية التي تربط بين الكمّية المطلوبة من سلعة ما وسعرها.	01	
تعريف قانون العرض: هو العلاقة الطّردية التي تربط بين الكمّية المعروضة من سلعة ما وسعرها.	01	
2– **تحديد الكمّيات في الجدول:**	0.25×2	
الكمّيات المطلوبة (500، 400، 200، 100، 40).		
الكمّيات المعروضة (200، 250، 350، 400، 450).		
3– لا يظهر سعر التّوازن في الجدول لأنه لم تتعادل الكمّية المطلوبة مع الكمّية المعروضة عند أي مستوى من مستويات الأسعار الظّاهرة في الجدول.	0.25×2	

4- تمثيل المعطيات في منحنى بياني:	01	
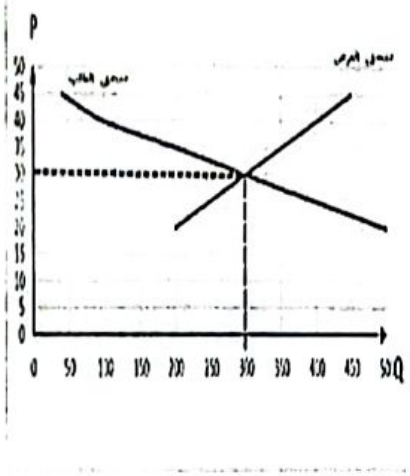		
ـ نستنتج أن سعر التّوازن هو: 30 دج وكمّية التّوازن هي: 300 وحدة.	0.25x2	
5- لقياس درجة استجابة الطّلب للتغيّر في السّعر نستخدم:		
أ -مرونة الطّلب السّعرية وهي درجة استجابة الطّلب على سلعة معينة للتغيّر الذي يطرأ على سعرها.	0.50	
ب-حسابها عندما يتغيّر السّعر من 30 دج الى 35 دج		
مرونة الطّلب السّعرية = (التّغير النّسبي في الكمّية المطلوبة/ التّغير النّسبي في سعر السّلعة)	0.25	
التّغير النّسبي في الكمّية المطلوبة = (كمّية المقارنة – كمّية الأساس) / كمّية الأساس		
= (200-300)/300 = -0.33		
التّغير النّسبي في السّعر= (سعر المقارنة –سعر الأساس) / سعر الأساس	0.5	
= (30 – 35) / 30 = 0.16		
مرونة الطّلب السّعرية = -0.33 /0.16 = -2		
ج-تفسيرها: الإشارة السّالبة (-) تدل على العلاقة العكسية بين السّعر والكمّيات المطلوبة.	0.25	
نقول عن الطّلب أنه كثير المرونة.		
الجزء الثّالث:		08
1) تنتمي مؤسّسة "الجنوب" إلى البنوك التّجارية.	0.25	
تعريفه (البنك التّجاري): هو الذي يتلقى الودائع من الأفراد والمؤسّسات ويدفعها عند الطّلب كما يقوم بعمليات الإقراض والخصم والتّحويلات.	01	
2) أسلوب القيادة المتّبع من طرف المدير: قيادة ديمقراطية. و التي يستشير فيها القائد مرؤوسيه في اتّخاذ القرارات.	1.5	
3) استنتاج:		
أ- شكل الاتصال الذي تم بين المدير ومرؤوسيه: اتصال رسمي عمودي نازل .	01	

ب-مكوّنات عملية الاتّصال التي قام بها مسؤول القسم المالي:		
- المرسل: مسؤول القسم المالي.	0.25×5	
- المستقبل: المدير.		
- الرّسالة: التّقرير الذي يتضمّن العمليات التي قامت بها المؤسّسة.		
- قناة الاتّصال: البريد الالكتروني.		
- الاستجابة (الرّد): تأكيد الاستلام.		
ج-صور الائتمان:		
- الخصم: خصم خمسين (50) ورقة تجارية.	0.5×2	
- اعتمادات الصّندوق: تمويل الحساب الجاري لصالح ست (06) مؤسّسات اقتصادية.		
4) رفع الاحتياطي القانوني يَحُد من قدرة البنوك التّجارية على الائتمان وبالتّالي معالجة التّضخم	0.50	
5) عملية مبادلة العملة الأجنبية بالعملة الوطنية: عملية الصّرف.	0.50	
- أسبابها: السّياحة والعمرة.	0.50	
6) تّصنيف العناصر الواردة في تقرير مسؤول قسم الموارد البشرية حسب نظرية "هرزبرغ ":		
- عامل الصّحة: دفع الأجور بانتظام، توفير النّقل.	0.25	
- عامل التّحفيز: ترقية الموظّفين الذين أثبتوا كفاءة في العمل.	0.25	
ملاحظة: تقبل جميع الإجابات الصّحيحة الأخرى .		

الموضوع الثّاني

الجزء الأوّل: 06

1) ـ **تعريف المقايضة:** هي أول شكل من أشكال المبادلة، وتعني مبادلة سلعة بسلعة أخرى أو خدمة بخدمة أخرى أو سلعة بخدمة دون استخدام النّقود. — 0.75

ـ صعوباتها:

- ✓ صعوبة إيجاد شخصين يرغب كل منهما في سلعة الآخر.
- ✓ صعوبة تجزئة بعض السّلع نظرا لطبيعتها أو حجمها.
- ✓ صعوبة وجود معدّل موحد للتّبادل بين سلعة وأخرى. — 0.25x5
- ✓ صعوبة مقايضة السّلع بالخدمات.
- ✓ المقايضة لا تسمح بالادّخار لأن المخزون السّلعي يتطلّب تكلفة لتخزينه وهو معرّض للتّلف والضّياع.

2) ـ **أنواع سوق الصّرف:**

- سوق الصّرف بين البنوك وهو الذي يتم فيه بيع وشراء العملات بين البنوك المحلّية.
- السّوق العالمي للصّرف وهي مراكز منتشرة عبر العالم والمرتبطة ببعضها بغرض بيع العملات. — 01×2

3) **الآثار الاجتماعية النّاتجة عن التّضخم :**

ـ ارتفاع نسبة البطالة. ـ ارتفاع معدّل الفقر.
ـ ظهور الآفات الاجتماعية. ـ التّأثير السّلبي على أصحاب المداخيل الثّابتة والمحدودة. — 0.5x4

الجزء الثّاني: 06

أ) **تعريف النّشاط الاقتصادي الذي تضمنه بيان السياسة العامة للحكومة:**

التّجارة الخارجية هي مبادلة السّلع والخدمات بين أشخاص طبعيين أو معنويين يقيمون في دول مختلفة. — 0.50

ب) **أسباب قيامها:**

- ✓ عدم قدرة أي دولة على تحقيق الاكتفاء الذّاتي من جميع السّلع والخدمات.
- ✓ توسّع نشاط المؤسّسات الاقتصادية وزيادة حجم انتاجها مما أدّى الى البحث عن منافذ لتصريف فائض انتاجها عن طريق التّصدير والحصول على منتجات الدّول الأخرى عن طريق الاستيراد.
- ✓ التّكاليف النّسبية: أي أن تتخصّص الدّولة في انتاج وتصدير المنتجات التي تكون تكاليفها أقل نسبيا فيها واستيراد المنتجات التي تكون تكاليفها النّسبية فيها أعلى. — 0.5x4
- ✓ تقسيم العمل الدّولي: أدّى الى ظهور دول متخصّصة في الإنتاج الصّناعي وأخرى في الإنتاج الزّراعي.

2) نوعي السّوق الواردين في الوضعية هما:		
- سوق السّلع والخدمات: هو مكان التقاء عارضي السلع والخدمات مع طالبيها.	0.25	
- سوق العمل: هو مكان التقاء عارضي العمل (الأشخاص البالغين والرّاغبين فيه) وطالبي العمل (المؤسّسات).	0.25	
3) تعريف مبدأ سياسة التجارة الخارجية الوارد في الفقرة الأولى: سياسة الحماية وهو مبدأ يقوم	0.25	
على تدخل الدّولة عن طريق مجموعة من الإجراءات التي تتضمّن جملة من القيود المختلفة على التّجارة الخارجية لتحقيق عدة أهداف.	0.25	
أهدافها: - حماية الصّناعات المحلّية النّاشئة.		
- حماية الأسواق المحلّية من سياسة الإغراق التي تتّبعها بعض الدّول التي تصدّر السّلع الرّخيصة.	0.50x4	
- زيادة إيرادات الخزينة العمومية.		
- تقليل الواردات بهدف تخفيف العجز في ميزان المدفوعات.		
4) مكوّن ميزان المدفوعات المذكور: حساب الاحتياطات الرّسمية:	0.25x2	
وهو حساب يتضمن أصول الاحتياطات الرّسمية للبلد في الخارج وأصول الاحتياطات الرّسمية للأجانب في البلد (الحيازة الرّسمية للعملات الأجنبية).		
الجزء الثّالث:		08
1) أ-الظّاهرة الاقتصادية الواردة في الوضعية: هي البطالة.	0.25	
تعريف البطالة: تعطّل العمّال عن العمل كلّيا أو جزئيا كما يمكن أن تعرّف على أساس عدم توفّر فرص العمل للأشخاص القادرين عليه والرّاغبين فيه.	01	
ب-نوع البطالة: بطالة هيكلية	0.25	
تعريف البطالة الهيكلية: هي بطالة تظهر نتيجة للتّغيرات الهيكلية في بنية الاقتصاد الوطني، والتي تنتج عدم التّوافق بين فرص العمل المتوفّرة وبين مؤهّلات وخبرات الباحثين عن العمل.	01	
2) شكل الاتّصال الذي تم بين رئيس قسم المصلحة التّجارية والمدير العام مع تحديد نوعه:		
- شكل الاتّصال: رسمي ، عمودي صاعد.	0.50	

3) إتمام الجدول واستخراج مراحل الرّقابة مع التّبرير: 0.50

المقياس	النّشاط المخطّط له	النّشاط الفعلي	الفارق
قيمة المبيعات	1500000	2000000	500000 موجب

مراحل الرّقابة: 1x4

- تحديد المعايير الرّقابية: وهي المقاييس الموضوعية المستخدمة لقياس النتائج الفعلية (حجم المبيعات).
- قياس الأداء (المردودية): وهي قياس الأداء الفعلي ويكون في شكل كمّي أو كيفي لكل مركز (قياس النّتائج المحقّقة).
- المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطّط له: هي مرحلة المقارنة بين الأداء المنجز فعلا مع المعايير المحدّدة مسبقا (انحراف موجب).
- تحديد أسباب الانحرافات واتخاذ القرارات اللاّزمة: هذه الخطوة تبيّن اذا كانت المعايير المحددة سابقا قد وضعت بطريقة سليمة (الانحراف الموجب واتّخاذ قرارات تحفيزية).

4) أسلوب القيادة المتّبع من قبل المدير العام مع التّبرير:

- أسلوب القيادة المتّبع: قيادة ديمقراطية. 0.25
- التّبرير: استشارة رؤساء المصالح. 0.25

ملاحظة: تقبل جميع الإجابات الصّحيحة الأخرى.